http://annahar.com/article.php?t=mahaly&p=16&d=24876

جمعيات استعجلت تأليف الهيئة الوطنية لضحايا الإخفاء القسري

جانب من المؤتمر الصحافي للجمعيات المطالبة بهيئة ضحايا الاخفاء القسري.

تحت عنوان "من اجل هيئة وطنية مستقلة لضحايا الاخفاء القسري"، عقد عدد من الجمعيات مؤتمراً صحافياً امام خيمة اعتصام المفقودين قرب مبنى الامم المتحدة في وسط بيروت، تحدث فيه رئيس جمعية "سوليد" غازي عاد، ورئيس "مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب" محمد صفا، ورئيس "المركز اللبناني لحقوق الانسان" وديع الاسمر .

واعتبر عاد في كلمته ان المؤتمر "لتوضيح الكثير من الالتباس الحاصل في الفترة الاخيرة"، مشيراً الى ان جمعيته معنية بالقانون الذي يجري الحديث عنه وبذلك الذي تقدم به النائب حكمت ديب. وشرح ان لا تناقض بين المرسوم والقانون في تأليف هيئة للمخفيين قسراً، وقال: "نحن نطالب بقانون لانه اشمل واوسع، ونشكر وزير العدل لانه تبنى موضوع تقديم مرسوم الى الحكومة للقيام بخطوة عملية تساعدنا على البدء بالبحث عن المخفيين قسرا". ورد على القول ان مرسوم المخفيين قسرا ينهي قضية المعتقلين في السجون السورية، بأن "ثمة وجهة سياسية اخرى تقول ان ملف المخفيين قسرا يتحدث فقط عن المعتقلين في السجون السورية وليس عن المفقودين في لبنان والمقابر الجماعية ."

وختم: "نحن مع المرسوم، ونحن في حاجة الى خطوة عملية تساعدنا للبدء بحل قضية المخفيين قسرا، واؤكد ايضا ان لا تضارب بين القانون والمرسوم. المرسوم يعطينا خطوة للبدء، والقانون عندما يتبناه مجلس النواب يحكم اعمال الهيئة ويسيرها، وهذا هو مطلبنا في النهاية، ان يكون لدينا تشريع في قضايا الاخفاء القسري ."

وكانت كلمة لصفا بارك فيها المرسوم الذي وافقت عليه الحكومة، واعتبره "خطوة نوعية على طريق الالف ميل لمعالجة

هذه القضية الانسانية المزمنة التي تم تجاهلها."
وأكد الاسمر: "ان موضوع الاخفاء القسري لا يحل بهيئة او بلجنة او بقانون، لانه قضية وطن خلال ١٥ عاما كانت حكومته غائبة عن حماية مواطنيها من احدى أشنع الجرائم، الا وهي الاخفاء القسري."
واشار الى ان المرسوم ليس مشروع الوزير شكيب قرطباوي، بل انطلق من مبنى الامم المتحدة في ايلول ٢٠٠٨ بسلسلة لقاءات مع ممثلين للامم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الاحمر ولجنة حقوق الانسان في المجلس النيابي.
ورأى "ان الدولة امام خيارين، فإما أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها وتنشىء هذه الهيئة الوطنية، واما ترحيل الموضوع الى ما بعد الانتخابات النيابية."
يذكر ان المؤتمر غابت عنه "لجنة عائلات المعتقلين في السجون السورية" والتي تضم فاطمة عبدالله وايلي رومية وغيرهما من ممثلي العائلات، و"جمعية المعتقلين اللبنانيين المحررين من السجون السورية" وهيئات وجمعيات اخرى تطالب بفصل قضية المعتقلين في سوريا عن ملف المفقودين خلال الحرب الاهلية.